



المؤلف

محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (المتوفى: 256هـ)

كشاف الكتاب

لا شك أن هذا الكتاب كتاب مبارك وهو أصح الكتب بعد كتاب الله - عز وجل -، وتلقي الأمة بالقبول له كافٍ في ترجيحه وترجيح ما فيه، وجماهير أهل العلم على تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم. واستخراج الأحاديث من صحيح البخاري فيه غموض وفيه وعورة، ذلكم أن البخاري - رحمه الله تعالى - يعمد إلى الطريق الأدق في الاستنباط، ويفرق الحديث في مواضع كثيرة من صحيحه تبلغ أحياناً عشرين موضعاً.

أفضل الطبوعات على الإطلاق الطبعة السلطانية التي طبعت سنة (1311هـ) عن نسخة الحافظ اليوناني -رحمه الله-، وكانت نادرة جداً، وعليها فروق في الروايات، وصورت أخيراً وهي الآن موجودة مصورة ومعتنى بها عناية فائقة، صورها زهير الناصر بتصوير فاخر جداً لا أفضل منه، وهو لم يحقق الكتاب وإنما صورته - كما قدمنا-، والتصوير فيه عناية فائقة، وفيه دقة بحيث صار أفضل من الأصل، فأنفس طبوعات البخاري هذه الطبعة التي صورت عن الطبعة السلطانية بعناية زهير الناصر. طبعت في أربعة مجلدات كبار، مرقمة، ومخرجة، والأطراف موجودة ومحالة على الشروح، بإمكانك أن ترجع إلى فتح الباري وإلى العيني وإلى القسطلاني بكل راحة، والمعلقات محال فيها إلى تعليق التعليق، وإلى تحفة الأشراف، فلا نظير لها البتة، فنصحتني أن يقتنيها طالب العلم، ويعنى بها، أما الطبوعات التي أخذت عنها، بقدر ثقة المحقق تتمثل هذه المقابلة؛ لكن يبقى أن المحقق الذي يأخذ عن نسخة صحيحة والنسخة الصحيحة موجودة ما الداعي إلى أن نأخذ من الفرع مع وجود الأصل، الأصل موجود، والخطأ لا بد أن يقع مهما بذل الإنسان من جهد، الخطأ لا بد أن يقع، فكون الأصل موجود، ولذا أهل العلم يطلبون العلو في الروايات؛ لأنه كلما كثرت الوسائط زاد احتمال الخطأ.

وسئل الشيخ

ما أفضل طبعة لـ(صحيح البخاري)، و(فتح الباري)، و(صحيح مسلم)، و(شرح النووي)؟

الجواب

أما (صحيح البخاري)؛ فبيناً في مناسبات كثيرة أن الطبعة السلطانية هي أفضل الطبوعات له؛ لأنها قوبلت وروجعت من قِبل علماء، وهي مطبوعة عن نسخة الحافظ اليوناني -رحمه الله- الذي لا يُعرف له نظير في الاهتمام بـ(صحيح البخاري) وجمع رواياته، وأتقنت الطبعة، وجُعِلَتْ فروق الروايات على الحاشية، وقد كانت مفقودة إلى وقت قريب، ثم صوّرتُ تصويراً رائعاً على ورق جميل، وفيها خدمة -أيضاً- بترقيم الأحاديث، وذكر أطرافه، والإحالة على (تحفة الأشراف)، ومن وافق البخاري في رواية الحديث من الأئمة -رحمهم الله-، والإحالة على الشروح، وكل هذه خدمات يحتاجها طالب العلم.

و(فتح الباري) أفضل الطبوعات له على الإطلاق طبعة بولاق، لكنها متعذرة الآن، تكاد تكون مفقودة، فإذا لم توجد؛ فالطبعة السلفية الأولى تقوم مقامها، بعد أن يُصحَّح جدول الخطأ والصواب.

و(صحيح مسلم) الطبعة العامرة التركية في ثمانية أجزاء هي أفضل الطبوعات له، وإن كان هناك طبوعات أخرى قريبة منها جداً، مثل: طبعة فؤاد عبد الباقي -رحمه الله-، ومثل الطبعة التي مع (النووي على مسلم)، وهي طبعة المطبعة المصرية في ثمانية عشر جزءاً.

و(شرح النووي) طُبِعَ مراراً، فطُبِعَ خمس طبوعات على هامش (إرشاد الساري)، ثلاث طبوعات في بولاق، وطبعتان في الميمنية، وهي طبوعات جيّدة، لكن طلاب العلم لا يصبرون، ولا يتحمّلون القراءة في الحواشي، وتصعب عليهم؛ لأن حرف بولاق مُملٌ ومُتعب، وإلا فهي طبوعات طيّبة وجميلة. والطبعة المصرية في ثمانية عشر جزءاً -أيضاً- طبعة قليلة الأخطاء.

السؤال للشيخ

ما الفرق بين النسخة السلطانية واليونينية لـ(صحيح البخاري)؟

الجواب

النسخة السلطانية التي طبعها السلطان سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة للهجرة، وشكّل لها سبعة عشر عالمًا من علماء مصر؛ لمراجعتها وإتقانها، وأثبتوا عليها الفروق التي أثبتتها الحافظ شرف الدين اليونيني -رحمه الله- بعد عنايته بالصحيح عناية فائقة، ودَكر الفروق بين الروايات، هذه النسخة هي السلطانية، وفروق هذه النسخة مأخوذة عما أثبتته الحافظ اليونيني في مقارنة بين روايات الصحيح، فهي نسخة متقنة.

هذه النسخة طُبعت في بولاق في تسعة أجزاء، سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة للهجرة، وُجد فيها ما يقرب من مائة خطأ مطبعي، صُحّح في الطبعة الثانية سنة ألف وثلاثمائة وثلاث عشرة للهجرة، وكانت هذه النسخة إلى وقت قريب مفقودة من الأسواق، ثم صُورت -والله الحمد- وتُدوّلت بين الطلاب، فهذه الفروق التي على هامش السلطانية مأخوذة من عمل اليونيني.

على أنني وقفتُ من الفروق للحافظ ابن رجب -رحمه الله- في شرحه على (البخاري) ما فات اليونيني، مما لم يُذكر في هذه النسخة، فالمقصود أنه لا يُتصوّر أن اليونيني مع اهتمامه بـ(صحيح البخاري) وعنايته برواياته، أنه أشار إلى كل شيء.

وعلى كل حال بعض الطلاب يخلط بين هذه النسخة وبين النسخة التركية المطبوعة باسطنبول دار الخلافة العامر -على ما يقولون- بعد ذلك، في ثمانية أجزاء، وعليها بعض التعليقات، لكن ليس فيها فروق الروايات، وبعض الناس يسميها السلطانية، فكيف حصل الوهم؟ حصل؛ لأنها:

- أولاً: مطبوعة بتركيا، وتركيا معروفة أنها محل السلطان.

- الأمر الثاني: أنه يأتي من هذه النسخ نسخ جميلة مذهبة بتجليد فاخر، اشتهر بين الكُتّيبين أن هذه النسخ نسخ سلطانية، بمعنى أنها تليق بالسلطين؛ لنفاستها، فيحصل اللبس من هذه الحثيثة.

Wikipedia

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، الشهير بِاسم «صحيح البخاري» هو أبرز كتب الحديث النبوي عند المسلمين من أهل السنة والجماعة. صنّفه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري واستغرق في تحريره ستة عشر عاماً، وانتقى أحاديثه من ستمائة ألف حديث جمعها، ويحتلّ الكتاب مكانة متقدمة عند أهل السنّة حيث إنه أحد الكتب السنّة التي تعتبر من أمهات مصادر الحديث عندهم، وهو أوّل كتاب مصنّف في الحديث الصحيح المجرّد كما يعتبر لديهم أصحّ كتاب بعد القرآن الكريم. ويعتبر كتاب صحيح البخاري أحد كتب الجوامع وهي التي احتوت على جميع أبواب الحديث من العقائد والأحكام والتفسير والتاريخ والزهد والآداب وغيرها.

اكتسب الكتاب شهرة واسعة في حياة الإمام البخاري فروي أنه سمعه منه أكثر من سبعين ألفاً، وامتدت شهرته إلى الزمن المعاصر ولاقى قبولاً واهتماماً فأنقش من العلماء فألفت حوله الكتب الكثيرة من شروح ومختصرات وتعليقات ومستدركات ومستخرجات وغيرها مما يتعلّق بعلوم الحديث، حتى نقل بعض المؤرخين أن عدد شروحه وحدها بلغ أكثر من اثنين وثمانين شرحاً.

اسم الكتاب ووصفه ومنهجه

اسم الكتاب

لم يقع خلاف بين العلماء أن الاسم الكامل للكتاب هو «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» وأن هذا الاسم هو ما سمّاه به البخاري نفسه. ذكر ذلك عدد من العلماء ومنهم ابن خير الإشبيلي وابن الصلاح والقاضي عياض والنووي وابن الملقن وغيرهم. وكان البخاري يذكر الكتاب أحياناً باختصار فيسمّيه: «الصحيح» أو «الجامع الصحيح» وسمّاه بذلك عدد من العلماء منهم ابن الأثير وابن نقطة والحاكم النيسابوري والصفدي والذهبي وابن ماكولا وأبو الوليد الباجي وغيرهم. وقد عُرف الكتاب قديماً وحديثاً على ألسنة الناس والعلماء باسم «صحيح البخاري» وأصبح هذا الاختصار معهوداً معزواً إلى الإمام البخاري للشهرة الواسعة للكتاب ومصنّفه.

سبب تصنيفه

ذكر المؤرخون أن الباعث للبخاري لتصنيف الكتاب أنه كان يوماً في مجلس عند إسحاق بن راهويه فقال إسحاق: «لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم» فوقع هذا القول في قلب البخاري فأخذ في جمع الكتاب، ورُوي عن البخاري أنه قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم، كأني واقف بين يديه وببيدي مروحة أدبّ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال: إنك تدبّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح». فرجّح بعض العلماء أن طلب إسحاق بن راهويه كان أولاً ثم جاءه المنام فأكد ذلك عزم البخاري على تصنيف الكتاب.

مدّة تصنيفه

اشتغل البخاري في تصنيف الكتاب وجمعه وترتيبه وتنقيحه مدّة طويلة، ذكر البخاري أنها بلغت ستة عشر عاماً، وذلك خلال رحلاته العلمية الواسعة إلى الأقاليم الإسلامية، فكان يرحل لطلب الحديث ثم يعود لإكمال ما بدأ من التصنيف ممّا سمعه وصحّ لديه وتجمع عنده من الحديث الصحيح. وقد ابتدأ تصنيفه في المسجد الحرام، قال البخاري: «صنفت كتابي هذا في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته» وجمع تراجمه في المسجد النبوي، قال أبو أحمد بن عدي الجرجاني: «سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدّة من المشايخ يقولون: حوّل محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.» وأكمّله وبيّضه في بخارى. وقد حرص البخاري على الدقّة والتنبّت في إخراج الكتاب فأعاد النظر فيه عدّة مرات وتعاوده بالتهذيب والتنقيح، ولم يكد يتم

تصنيفه حتى عرضه على شيوخه وأساتذته ليعرف رأيهم فيه، ومنهم علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة. قال العقيلي: «لما ألف البخاري كتابه الصحيح عرضه على بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتنعوه، وكلهم قال كتابك صحيح الا أربعة أحاديث.» قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.»

فقه البخاري في صحيحه

قصد البخاري في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح واستنباط الفوائد منه، وجعل الفوائد المستنبطة تراجم للكتاب - أي عناوين له - فيذكر متن الحديث بغير سند وقد يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر، وهذان النوعان يعرفان بالتعليق، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه يشير في كل منها إلى فائدة تستنبط من الحديث، وذكر في تراجم الأبواب الكثير من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين بها فقه الباب والاستدلال له، حتى اشتهر أن «فقه البخاري في تراجمه»، وروي عن أبي الأزهر قال: «كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطة البخاري فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد اليمن في إسناد الحرمين فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن.»

عدد أحاديث صحيح البخاري

- قول ابن الصلاح والنووي: أن عدد أحاديثه (7275) حديثاً، وبدون المكرر أربعة آلاف.
- قول ابن حجر: إنه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (7397) حديثاً، والخالص من ذلك بلا تكرار (2602) حديثاً، وإذا أضيف إلى ذلك المتون المعلقة المرفوعة وهي (159) حديثاً فمجموع ذلك (2761)، وعدد أحاديثه بالمكرر والتعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (9082) حديثاً، وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة والتابعين.
- عدد الأحاديث المعلقة (1341)، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا (159) حديثاً معلقاً.

الأثر الذي ينقسم صحيح البخاري نصفين

3849 - حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرْدَةٌ قَدْ زَنَتْ فَرَجَمُوهَا ، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ .
قاله الشيخ صالح العصيمي عن بعض أهل العلم عن محمد أنور شاه الكشميري صاحب فيض الباري على صحيح البخاري.

رواة الجامع الصحيح عن البخاري

من الذين رَوَوْا كتاب الجامع الصحيح عن البخاري:

1. الفربري محمد بن يوسف بن مطر، وهي أهم الروايات، وروى عن الفربري كل من

1. إبراهيم بن أحمد المستملي.
 2. عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين، الحموي.
 3. محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع الكشميهني.
 4. محمد بن عمر بن شُبويه الشَّبُوي، المروزي.
 5. ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ.
 6. محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي.
 7. محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجرجاني.
2. إبراهيم بن معقل النسفي.
3. حماد بن شاکر.
4. أبو طلحة منصور البزدوي.
5. الحسين بن إسماعيل المحاملي
- أما رواية أبو زر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي، فرواها عن المستملي، والحموي، والكشميهني.
 - وأما رواية أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، فرواها عن الفري، والجرجاني.

منهج البخاري في صحيحه

شرط البخاري

لم يصرح البخاري بشرط قبول الحديث في صحيحه، ولكن استنبط المحدثون شرطه من كتابه، فقال أبو بكر الحازمي: "إن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل بإسناده بالثقات المتقنين الملائمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفرًا وحضرًا، وإنه قد يخرج أحياناً ما يعتمد على أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رَوَوْا عنه فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة "

وقال ابن الجوزي:

" اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار. قال: وقد تركا أشياء تركها قريب وأشياء لا وجه لتركها، فمما تركه البخاري الراوية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته لأنه قيل إنه كان له ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه، وترك الراوية عن سهيل بن أبي صالح لأنه قد تكلم في سماعه من أبيه وقيل صحيفة "

منهجه في تكرار الحديث

يكرر الأحاديث ويقطعها:

1. لفائدة إسنادية أو متنية.
2. أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر.

3. أو أن يسوقه بالعنونة ثم يعيده بالتصريح بالسماع، قال ابن حجر قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت: «اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلماء يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جراً إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرر وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.»

منهجه في تراجم الأبواب

- تراجم البخاري في صحيحه: بين ابن حجر في هدي الساري أن تراجم البخاري في صحيحه على نوعين:
 1. ظاهرة: وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه.
 2. خفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمونه واستخراج خبيته، وكثيراً ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه.
- تنوع تراجم البخاري: قال صديق حسن خان: «وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً؛ منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً على شرطه، ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه، ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة لو يكون له شاهداً في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا. ومنها أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: باب خروج النساء إلى البراز. جمع فيه حديثين مختلفين، ومنها أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينهما، يحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل، إشارة إلى التطبيق، مثاله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على النفاق والعصيان. ذكر فيه حديث: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر". ومنها أنه قد يجع في الباب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: "باب" هنالك

بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ: تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف، ومنها أنه قد يكتب لفظ: باب مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: باب ذكر الملائكة؛ أطال فيها الكلام حتى أخرج حديث: "الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب: باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء آمين " ثم أخرج حديث: "إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة"، ومنه أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه لعدم ممارسة هذا الفن، لكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات.»

مُعلقات البخاري

الحديث المعلق هو ما حذف من بداية إسناده راوٍ واحد فأكثر، مثل أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو التابعي على سبيل الاختصار ليستشهد بالحديث، وقد أورد البخاري المُعلقات في عناوين الأبواب على سبيل الاستشهاد، وهي ليست جزءاً من أحاديث صحيح البخاري لأنها ليست مُسندة بل إن البخاري قد أورد بعضها بصيغة التمريض، والمُعلقات في البخاري قسман:

1. ما هو موصول في موضع آخر، يعني أنه ورد في صحيح البخاري في موضع آخر بإسناده كاملاً، وإنما يُورده حتى يُكرره مختصراً في الإسناد خشية التطويل.
2. ما هو معلق وليس موصولاً في موضع آخر، وإما أن يكون بصيغة الجزم، وإما أن يكون بصيغة التمريض.

تصل مُعلقات البخاري إلى 1341 حديثاً معلقاً، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا 159 حديثاً معلقاً، وقد قام ابن حجر العسقلاني بوصل أسانيد مُعلقات البخاري وإثبات صحتها في كتابه «تغليق التعليق». يقول جلال الدين السيوطي: «وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبةً للتكرار»، وقد رأى فؤاد سزكين أن المُعلقات تعتبر بداية انهيار الإسناد في علم الحديث، وأن ذلك يعد نقصاً في الكتاب، بينما رد آخرون بأن المُعلقات لم يبدأها البخاري ولكنها كان مُستخدمة من قبل مثل قول الشافعي: قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي.

مكانة الكتاب واهتمام العلماء به

مكانته

بالرغم من كثرة كتب الحديث عند أهل السنة والجماعة، إلا أن العلماء اعتبروه أصح الكتب المصنفة في الحديث، وثاني أصح الكتب على الإطلاق بعد القرآن الكريم، وقد ذكر ذلك العديد من العلماء ونقل بعضهم إجماع الأمة على ذلك:

- قال الذهبي: «وأما جامع البخاري الصحيح، فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى»
- يقول النووي: «أول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن. والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد. وقيل: مسلم أصح، والصواب الأول»

- ويقول النووي أيضاً: «اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول»
- وقال السخاوي: «صحيح البخاري وصحيح مسلم أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى»
- قال ابن الصلاح: «وكتابهما (البخاري ومسلم) أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»
- وقال إمام الحرمين الجويني: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته: أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته».
- وقال ابن تيمية: «فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم»
- وقال ابن حجر العسقلاني: «وكتابهما (البخاري ومسلم) أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز».
- وقال صديق حسن خان: «إن السلف والخلف جميعاً قد أطبقوا على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيح البخاري ثم صحيح مسلم»
- وقال الألباني: «والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم»
- وقال الشيخ عبد المحسن العباد: «ويُتَّفَقُ (صحيح البخاري ومسلم) في أن العلماء تلقوهما بالقبول واعتبروهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»
- نقل عن أبي زيد المروزي أنه قال: «كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي: يا أبا زيد، إلى متى تدرس كتاب الشافعي، ولا تدرس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله. وما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل»

المآخذ على الكتاب

أخذ بعض العلماء بعض المآخذ على الكتاب، منها ما قال النووي فقال: «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزمها» وعقّب ابن حجر العسقلاني: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى. وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه. فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب. وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره»، وقال ابن تيمية: «جمهور ما صحّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقياً بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صحّحاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة، والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب.»

شروحه

شرح صحيح البخاري دَيِّنَ على هذه الأئمة

—ابن خلدون في مقدمته

لأهمية الكتاب عند المسلمين اعتنى العلماء بشرحه فكثرت الكتب المتعلقة به مثل الشروح والحواشي وشرح الغريب أو أسماء الرواة وتصل هذه المؤلفات إلى 143 كتاباً. قال عبد الكريم بن عبد الله الخضير: «أحصيتُ من شروحه أكثر من ثمانين شرحاً، والذي فاتني من ذلك أضعاف، والعلم عند الله سبحانه وتعالى». وقد جمع محمد عصام عرار الحسني في كتابه (إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري) عدد العلماء الذين اعتنوا بصحيح البخاري فبلغ عددهم 370.

ويعد شرح فتح الباري لابن حجر من أهم الشروح وأكملها، وقد وصفه محمد الشوكاني بقوله: «لا هجرة بعد الفتح». وقد تضمن شرحه التعليق ونقاش الأسانيد، وتضمن أيضاً الفقه والأصول واللغة ومناقشة المذاهب والآراء المتعلق بالحديث المشروح.

وقد اعتنى العلماء قديماً وحديثاً بشرح هذا الكتاب القيم، فمن ذلك:

- أعلام السنن، تأليف: أبو سليمان الخطابي، المتوفى سنة 388 هـ.
- شرح صحيح البخاري، تأليف: ابن بطلال القرطبي المالكي، المتوفى سنة 449 هـ.
- شرح مشكل البخاري، تأليف: محمد بن سعيد بن يحيى بن الديبشي الواسطي، المتوفى سنة 637 هـ.
- شرح البخاري، تأليف: يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة 676 هـ، شرح فيه كتابي «بدء الوحي، والإيمان»، ولم يكمله.
- البدر المنير الساري في الكلام على البخاري، تأليف: عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي، المتوفى سنة 735 هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى سنة 672 هـ.
- العقد الجلي في حل إشكال الجامع الصحيح للبخاري، تأليف: أحمد بن أحمد الكردي، المتوفى سنة 763 هـ.
- التنقيح في شرح الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة 794 هـ.
- الراموز على صحيح البخاري، تأليف: علي بن محمد اليونيني، المتوفى سنة 701 هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تأليف: عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة 805 هـ.
- الإفهام شرح صحيح البخاري، تأليف: جلال الدين البلقيني، المتوفى سنة 824 هـ.
- الكوكب الساري في شرح صحيح البخاري، تأليف: محمد بن أحمد بن موسى الكفيري، المتوفى سنة 846 هـ.
- مصابيح الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن أبي بكر الدماميني، المتوفى سنة 827 هـ.
- تيسير منهل القاري في تفسير مشكل البخاري، تأليف: محمد بن محمد بن موسى الشافعي الحنبلي، المتوفى سنة 846 هـ.
- اللامع الصبيح على الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي، المتوفى سنة 831 هـ.
- الكوكب الساري، تأليف: علي بن الحسين بن عروة المشرفي الموصلي الحنبلي، المتوفى سنة 837 هـ.
- التلخيص لفهم قارئ الصحيح، تأليف: برهان الدين بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي، المتوفى سنة 841 هـ.

- المتجر الربيع على الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد مرزوق الحفيد، المتوفى سنة 842 هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852 هـ، وهو أشهر تلك الشروح.
- عمدة القاري، تأليف: محمود بن أحمد بن موسى العيني، المتوفى سنة 855 هـ.
- تعليق على البخاري، تأليف: محمد بن محمد بن علي النويري، المتوفى سنة 857 هـ.
- شرح القاضي أبو بكر بن العربي، المتوفى سنة 543 هـ.
- الكوثر الجاري إلى رياض البخاري، تأليف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، المتوفى سنة 857 هـ.
- النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح، تأليف: نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي، المتوفى سنة 537 هـ.
- شرح الحافظ مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي، المتوفى سنة 792 هـ.
- شرح الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني، وهو شرح كبير في نحو عشر مجلدات.
- شرح القاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم البليبيسي، المتوفى سنة 810 هـ.
- شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، المتوفى سنة 844 هـ.
- شرح الشيخ أبي البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي المصري الشافعي، وهو شرح كبير كان ابتداء تأليفه 909 هـ.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح، تأليف: جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة 911 هـ.
- معونة القاري لصحيح البخاري لأبي الحسن علي بن محمد المالكي - 939 هـ.
- شرح الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي، المتوفى سنة 963 هـ.
- ترجمان التراجم، تأليف: أبي عبد الله عمر بن رشيد الفهري، المتوفى سنة 721 هـ.
- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المتوفى سنة 923 هـ.
- شرح غريبه، تأليف: أبي الحسن محمد بن أحمد الجبائي النحوي، المتوفى سنة 540 هـ.
- شرح قوام السنة، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، المتوفى سنة 535 هـ.
- الفيض الجاري لشرح صحيح البخاري، تأليف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي، المتوفى سنة 1162 هـ.
- نجاح القاري لصحيح البخاري ليوسف أفندي زاده المتوفى 1167 هـ.
- النور الساري من فيض البخاري، تأليف: حسن العدوي الحمزاوي المالكي، المتوفى سنة 1303 هـ.
- فيض الباري على صحيح البخاري، تأليف: محمد أنور شاه الكشميري.
- الكواكب الدراري، تأليف: شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن سعيد الكرمانلي.
- منح الباري بالسيح الفسيح المجاري في شرح البخاري، تأليف: مجد الدين الشيرازي، صاحب «القاموس المحيط».
- منحة الملك الجليل في شرح صحيح الإمام محمد بن إسماعيل للشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي.
-

المختصرات

اختصر عدد من العلماء الكتاب بحذف الأسانيد وعزو الحديث إلى الصحابي مباشرة، أو حذف الأحاديث المكررة في الباب، ومن هذه المختصرات:

- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام الزبيدي.
- مختصر صحيح البخاري للشيخ الألباني.
- مختصر صحيح البخاري للدكتور سعد الشثري.
- جمع النهاية في بدء الخير والغاية لابن أبي جمرة الأزدي.
- الألف المختارة من صحيح البخاري لعبد السلام هارون.
- جواهر البخاري لمصطفى محمد عمارة.
- صفوة صحيح البخاري لعبد الجليل عيسى أبو النصر.
- زبدة البخاري لعمر ضياء الدين.
- الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لابن أبي صفرة.
- لبانة القاري من صحيح الإمام البخاري للشيخ محمد بن محمد بن عبد الله الموقت المراكشي المالكي.

قال الشيخ عبد الكريم الخضير

اختصار الألباني لـ(صحيح البخاري) أفضل من اختصار الزبيدي؛ لعنايته بتراجم الإمام البخاري. واختصار الشيخ سعد الشثري طيب؛ لعنايته بهذه التراجم، لكن يبقى أن الأصل -صحيح البخاري- لا يعدله شيء، والاقتصار على المختصرات من أمارات الحرمان. Twitter

وسئل:

هذا يسأل عن أيهما أفضل حفظ صحيح البخاري من مختصر الزبيدي أم يختصر؟ وهل هناك كتاب جمع حديث البخاري مع معلقته ومروياته؟

المختصرات كثيرة، لكن مختصر الألباني جيد.

يخرج بالضبط أمور خمسة: وهم وفحش غلط وغفلة.

المستدركات

الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث: هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه، ومعلوم أن الشيخين البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزما ذلك، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجها في كتابيهما، وقد عني العلماء بالاستدراك عليهما، وألفوا في ذلك المصنفات، وأطلقوا عليها اسم المستدركات، ومن أهم هذه المستدركات وأشهرها:

- الإلزامات: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى عام 385 هـ.

- المستدرك على الصحيحين: للحاكم النيسابوري، المتوفى عام 405 هـ.
- المستخرج على الإلزامات: لأبي ذر عبد بن أحمد الهروي، المتوفى عام 434 هـ.

المستخرجات

الاستخراج في اصطلاح المحدثين: أن يعدد حافظ من الحفاظ إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري أو صحيح مسلم، أو غيرهما من الكتب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيد، وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سناً يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سناً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الذي يستخرج عليه، وقد صنف كثير من العلماء في هذا النوع على الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث. المستخرجات على صحيح البخاري: وهي كثيرة منها:

- مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة 371 هـ.
- مستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة 425 هـ.
- مستخرج الحافظ أبي بكر بن مردويه الأصبهاني الكبير صاحب التاريخ والتفسير المسند، المتوفى سنة 416 هـ، وهو غير الحافظ ابن مردويه محدث أصبهان، فإنه حفيد الكبير، ولم يلحق جده، توفي سنة 498 هـ.
- مستخرج الغطريفي المتوفى سنة 377 هـ.
- مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي المتوفى سنة 378 هـ.

رجال صحيح البخاري

- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (رجال صحيح البخاري) لأبي نصر الكلاباذي.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي.

أشهر الطباعات

1. طبع في 3 أجزاء بليدين: سنة 1862م، باعتناء المستشرق كرهل، وطبع جزء منه في بطرسبرج، سنة 1876 م.
2. وطبع بالهند في 8 أجزاء: في بومباي، وفي جزأين بدلهي سنة 1270 هـ.
3. وطبع في 8 أجزاء (بالشكل) في الآستانة - سنة 1325 هـ - على النسخة التي اعتمدها القسطلاني.
4. وطبع بالقاهرة في 10 أجزاء (بهامشه شرح العدوي)، وببلاق في 3 أجزاء: سنة 1280 و1289، وفي جزأين: 1289 هـ (على ما في معجم سركيس 535)، وفي 3 مجلدات: 1310 (على ما في فهرس الأزهر)، وفي 4 أجزاء بالأزهرية (حجر): 1282، وبلاق: 1286، 1289 (بعض الهوامش)، وبهامشه حاشية السندي مع تقارير القسطلاني وشيخ الإسلام: بالمليجية 1286، والأزهرية 1299 هـ، والبيهية، والخيرية، والشرقية، والتقدم العلمية 1304، وغيرها، والميمنية 1306، وغيرها، والعثمانية 1312 و1318، ومطبعة مصطفى الحلبي 1327 هـ، وغيرها، وفي 8 أجزاء (مشكولة): ببلاق سنة 1296، والأزهرية 1299، والخيرية 1322.

الطبعة السلطانية

في سنة 1311 هـ، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونانية - المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته - وعلى نُسخ أخرى: عرفت بالصحة، واشتهرت بالضبط. فطبع في بولاق (1311 هـ- 1312 هـ) بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ، وقد قام بتصحيحها الشيخ علي المكاوي مع كبار مصححي المطبعة الأميرية، وبعد الفراغ من طبعها، صدر أمر بعرضها على الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر، للنظر في صحتها، والتثبت من سلامتها، فجمع 16 أو 18 من العلماء المحققين، فقرأوها في عدة مجالس، وقيّدوا في جدول منظم ما عثروا عليه: من التصحيف والغلط، وطبع هذا الجدول وألحق بالنسخ. غير أنه قد فاتتهم أشياء، عثَرَ عليها من بعد الشيخ محمد المكاوي في قراءات خاصة به مستقلة، فوجد 289 مأخذاً، أكثرها مكرر، ومعظمها راجع إلى اختلافات في الشكل أو في الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف، أو في تسهيل بعض الهمزات أو قطعها ووصلها، أو في بعض أسماء اختلف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقام صفحات المطبوعة.

وقد صُدِّرت أجزاء الطبعة المذكورة، بالنص التالي:

” قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة - التي صححنا عليها هذا المطبوع - رموزاً لأسماء الرواة، منها (5) لأبي ذرٍّ، و(ص) للأصيلي، و(س) أو (ش) لابن عساكر، و(ط) لأبي الوقت، و(هـ) للكشميهني، و(حـ) للحموي، و(سـ) للمستملي، و(ك) لكريمة، و(حـه) لاجتماع الحموي والكشميهني، و(حـد) للحموي والمستملي، الخ. “
وقد أعاد طباعة النسخة السلطانية المحدث أحمد شاكر، فيتحدث عن ملاحظاته على النسخة السلطانية فيقول:

” ثم بعد ذلك بسنين في صفر سنة 1316 هـ وقع لي النصف الثاني من نسخة من فروع اليونانية في مجلد واحد متوسط الحجم، وهو قريب العهد ليس بعتيق، تمت كتابته سنة 1215 هـ كتبه السيد الحاج محمد الملقب بالصابر العنتابي، ويظهر لي من كتابته أنه كان رجلاً أميناً متقناً متحرياً، لم يدع شيئاً - فيما يبدو لي - مما في أصل اليونانية إلا أثبتته بدقة تامة، من ضبط واختلاف نسخ وهوامش علمية، وقد أظهر لي هذا المجلد على أن النسخة السلطانية لم يثبت طابعوها كل ما أثبت من التعليقات على هامش اليونانية، بل تركوا أكثرها، ولم يذكروا إلا أقلها، بل وجدت فيه أشياء أثبتتها لم يذكرها القسطلاني في شرحه. ”

الجمع بين الصحيحين

وصنّف عدد من العلماء كتباً قاموا فيها بجمع الأحاديث التي اتفق على روايتها الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، ومن هذه الكتب:

- الجمع بين الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الجوزقي، المتوفى عام 388 هـ.
- الجمع بين الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، المتوفى عام 466 هـ.

- الجمع بين الصحيحين: لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، المتوفى عام 582 هـ.
- الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين: لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد، ضياء الدين الكردي الحنفي، المتوفى عام 622 هـ.
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: لمحمد فؤاد عبد الباقي، المتوفى عام 1388 هـ.

السؤال للشيخ عبد الكريم الخضير

ما أفضل الكتب التي جمعت بين أحاديث الصحيحين، حيث إنني أريد البدء بحفظ السنة النبوية؟

الجواب

الصحيحان أعني (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) اعتنت بهما الأمة عناية فائقة من جميع الوجوه، ومما نال من عناية الأمة في الصحيحين: الجمع بينهما، فهناك علماء كثر جمعوا بين الصحيحين، منهم عبد الحق الإشبيلي، ومنهم الحميدي، فقد جمع بين الصحيحين ومازال العلماء إلى وقتنا هذا وهم يصنفون في هذا الباب، ومن ذلك (الجمع بين الصحيحين) للشيخ صالح الشامي.

وعلى كل حال الذي في تقديري أن أفضل من صنف في الجمع بين الصحيحين هو عبد الحق الإشبيلي، فإذا قرأ هذا ويكون بيده أيضاً الأصول؛ للرجوع إليها، فلا بد من الرجوع إلى الأصول والتوثق والتأكد منها إذا كان الوقت يسعف، فإذا كان الوقت لا يسعف فهذه الكتب ما جمعت إلا لتوفير الوقت على طالب العلم، على كل حال الجمع بين الصحيحين لعبد الحق هو المفضل عندي، وهناك الحميدي أيضاً جمع بين الصحيحين، وكما أشار العلماء كالعراقي وغيره أن الحميدي اعتمد على المستخرجات ولم يعتمد على الأصول، وهذه المستخرجات ربما تزيد على ما في الصحيحين وربما تنقص، ويقول العراقي: ليته أشار إلى شيء من هذه المفارقات، يقول:

واستخرجوا على الصحيح كأي..... عوانة ونحوه فاجتنب

عزوك ألفاظ المتن لهما..... إذ خالفت لفظاً ومعنى ربما

وما يزيد فاحكم بصحته..... فهو مع العلو من فائدته

والأصل يعني (البيهقي) ومن عزا.....

يعنون أصل الحديث ما يعنون لفظ الحديث؛ لأنهم يعتمدون على المستخرجات ولا يعتمدون على الأصول.

والأصل يعني (البيهقي) ومن عز.....

وقل مثل هذا في (جامع الأصول) لابن الأثير.

.....وليتَ إذ زادَ الحميدي مَيِّزاً.

وبالرجوع إلى (الجمع بين الصحيحين) للحميدي وجدناه يميِّز أن هذه الزيادة في (مستخرج أبي عوانة)، في (مستخرج أبي نعيم)....، وظلم في كونه لم يميِّز، فهو مَيِّز، وقد يغفل ويسهو ولا يميِّز بعض الأشياء، لكنه في الجملة يميِّز.

وإذا أشكل على الطالب أثناء حفظه للحديث كلمة من حيث شكلها وضبطها فإنه يرجع إلى الشروح، وإن أشكلت من حيث المعنى ففي غريب الحديث ما يحل الإشكال.

ترجمة المؤلف من ويكيبيديا

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ (13 شوال 194 هـ - 1 شوال 256 هـ) / (20 يوليو 810 م - 1 سبتمبر 870 م) هو أحد كبار الحفاظ الفقهاء من أهم علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة والجماعة، له مصنّفات كثيرة أبرزها كتاب الجامع الصحيح، المشهور باسم صحيح البخاري، الذي يعد أوثق الكتب الستة الصحاح والذي أجمع علماء أهل السنة والجماعة أنه أصح الكتب بعد القرآن الكريم. وقد أمضى في جمعه وتصنيفه ستة عشر عاماً نشأً يتيماً وطلب العلم منذ صغره ورحل في أرجاء العالم الإسلامي رحلة طويلة للقاء العلماء وطلب الحديث وسمع من قرابة ألف شيخ، وجمع حوالي ستمائة ألف حديث. اشتهر شهرة واسعة وأقرّ له أقرانه وشيوخه ومن جاء بعده من العلماء بالتقدّم والإمامة في الحديث وعلومه، حتّى لقّب بأمير المؤمنين في الحديث. وتتلذذ عليه كثير من كبار أئمة الحديث كمسلم بن الحجاج وابن خزيمة والترمذي وغيرهم، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً مجرداً للحديث الصحيح. ومن أوّل من ألف في تاريخ الرجال. امْتُحن أواخر حياته وتُعصّب عليه حتى أخرج من نيسابور وبخارى فنزل إحدى قرى سمرقند فمرض وتوفي بها.

ولد الإمام البخاري في بخارى إحدى مدن أوزبكستان "حالياً"، ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال سنة 194 هـ، وتربّى في بيت علم إذ كان أبوه من العلماء المحدثين، واشتهر بين الناس بسمته وورعه، ورحل في طلب الحديث وروى عن مالك بن أنس وحماد بن زيد كما رأى عبد الله بن المبارك. وتوفّي والإمام البخاري صغير. فنشأ البخاري يتيماً في حجر أمه، وروى المؤرخون أن بصره أصيب وهو صغير فرأت أمه إبراهيم عليه السلام في المنام فقال لها: «يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك ولكثرة دعائك» فأصبح وقد رد الله عليه بصره.

ومال البخاري إلى طلب العلم وحفظ الأحاديث وتحقيقها وهو حديث السنّ، فدخل الكتاب صبيّاً فأخذ في حفظ القرآن الكريم وأمّهات الكتب المعروفة في زمانه، حتى إذا بلغ العاشرة من عمره، بدأ في حفظ الحديث، والاختلاف إلى الشيوخ والعلماء، وملازمة حلقات الدروس، وبالإضافة إلى حفظ الحديث فإنه كان حريصاً على تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ومعرفة علل الأحاديث وسبر أحوال الرواة من عدالة وضبط ومعرفة تراجمهم وإتقان كلّ ما يتعلّق بعلوم الحديث عموماً. ثم حفظ كتب عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وهو ابن ست عشرة سنة، وفي تلك السنة حوالي عام 210 هـ خرج من بخارى راحلاً

إلى الحج بصحبة والدته وأخيه أحمد، حتى إذا انتهت مناسك الحج رجعت أمه مع أخيه إلى بلدها، بينما تخلف البخاري لطلب الحديث والأخذ عن الشيوخ، فلبث في مكة مدة ثم رحل إلى المدينة النبوية وهناك صنّف كتاب التاريخ الكبير وعمره ثماني عشرة سنة. قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم تلميذ البخاري وورّاقه وصاحبه: «قلت للبخاري: كيف كان بدء أمرك؟ قال: ألهمت حفظ الحديث في الكتاب ولي عشر سنين أو أقل، وخرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً فيما يقرأ على الناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني. فقلت له: ارجع إلى الأصل. فدخل ثم خرج فقال لي: كيف يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأصلحه. وقال: صدقت.» قال: «فقال للبخاري بعض أصحابه: ابن كم كنت؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة. فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بها وتخلّفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة وقلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب.»

رحلاته العلمية

رسم تقريبي لرحلة الإمام البخاري في طلب الحديث.



تعددت رحلات الإمام البخاري العلمية للأخذ عن الشيوخ، والرواية عن المحدثين، فزار أكثر البلدان والأمصار الإسلامية في ذلك الزمان للسمع من علمائها. وابتدأ طلبه للعلم في بلده بخارى بعد خروجه من الكتاب، فسمع من شيوخ بلده، ثم توسع ورحل إلى الأقاليم المجاورة ليسمع من شيوخها، فرحل إلى بلخ، ومرو، والريّ وهرات ونيسابور. وكان عمره أول مرة دخل نيسابور خمس عشرة سنة. قال الحاكم النيسابوري: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام.» ثم ارتحل إلى الحجاز فدخل مكة ثم رحل إلى المدينة النبوية فاستقرّ بها مدة، ثم انطلق في الأمصار حتى شملت رحلاته أغلب الحواضر العلمية في وقته. فرحل إلى العراق فدخل بغداد وواسط والكوفة والبصرة وبالشام: دمشق وحمص وقيسارية وعسقلان كما رحل إلى مصر.

قال الخطيب البغدادي: «رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر.» قال البخاري: «دخلت بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل. فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان!» وقال: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرناً بعد قرن ثم قرناً بعد قرن أدركتهم وهم

متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد.» وأراد الرحلة إلى اليمن لسمع من عبد الرزاق الصنعاني فلم يُقدّر له ذلك. قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «قدم البخاري ببغداد سنة عشر ومائتين وعزم على المضي إلى عبد الرزاق باليمن فالتقى بيحيى بن جعفر البيكندي فاستخبره فقال مات عبد الرزاق ثم تبين أنه لم يمّت فسمع البخاري حديث عبد الرزاق من يحيى بن جعفر.»

شيوخه وتلاميذه

شيوخه ومن روى عنهم

أتاحت للإمام البخاري رحلاته الكثيرة وتطوافه الواسع في الأقاليم لقاء عدد كبير من الشيوخ والعلماء، حتى بلغوا أكثر من ألف رجل. قال البخاري: «كتب عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث.» وقال: «دخلت بلخ فسألوني أن أملّي عليهم لكل من كتب عنه فأمليت ألف حديث عن ألف شيخ.» ولم يكن البخاري يروي كل ما يأخذه أو يسمعه من الشيوخ بل كان يتحرى ويدقق فيما يأخذ، فقد سئل مرة عن خير حديث فقال: «يا أبا فلان تراني أدلس؟! تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركته مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر.»

وقد اهتم العلماء بذكر شيوخ البخاري فسّمّاهم بعض العلماء ورّتبهم على الأقطار ورّتبهم بعضهم حسب الطبقة، ورّتبهم بعضهم حسب عدد الروايات، ورّتبهم بعضهم على حروف المعجم. قال النووي: «هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه، فأنبه على جماعة من كل إقليم وبلد، ليستدل بذلك على اتساع رحلاته، وكثرة روايته، وعظم عنايته.» ومن أهم وأبرز شيوخ البخاري الذين أثروا في تكوينه العلمي ومنهجه الحديثي: علي بن المديني، وهو من أكثر الشيوخ الذين تأثر بهم البخاري، قال: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني.» وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، والفضل بن دكين. ومن أهم شيوخه الذين سمع منهم في البلدان:

بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأزرق، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وأقرانهم. وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الخزامي، وأحمد بن القاسم الزهري، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، وإبراهيم بن حمزة، وأبو ثابت محمد بن عبيد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسى، وأقرانهم. وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي، وآدم بن أبي إياس، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحيوة بن شريح، وأقرانهم. وببخارى: محمد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن محمد المسندي، وهارون بن الأشعث، وأقرانهم. وبمرو: علي بن الحسن بن شقيق، وعبدان بن عبد الله بن عثمان بن جبلة، ومحمد بن مقاتل، وأقرانهم. وببلخ: مكي بن إبراهيم، ويحيى بن بشر البلخي، والحسن بن شجاع، وقتيبة بن سعيد، وأقرانهم، وقد أكثر بها. وبنيسابور: يحيى بن يحيى التميمي، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأقرانهم. وبالي: إبراهيم بن موسى الرازي. وببغداد: محمد بن عيسى الطباع، وسريح بن النعمان، وأحمد بن حنبل، وأقرانهم، وبواسط: حسان بن عبد الله بن سهل، وسعيد بن عبد الله بن سليمان، وأقرانهم. وبالبصرة: أبو عاصم النبيل، وصفوان بن عيسى الزهري، وعفان بن مسلم الصفار، وسليمان بن حرب، وأبو الوليد الطيالسي، ومحمد بن الفضل عارم،

وأقرانهم. وبالكوفة: الفضل بن دكين، وإسماعيل بن أبان، والحسن بن الربيع، وطلق بن غنام، وقبيصة بن عقبة وأقرانهم. وبمصر: سعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفرّج، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأقرانهم.

- ونظراً لكثرة شيوخ البخاري واختلاف أمصارهم وجهاتهم فقد حصرهم المحدثون كابن حجر العسقلاني في خمس طبقات:
- الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين: مثل مكي بن إبراهيم وأبي عاصم النبيل والفضل بن دكين وغيرهم، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.
 - الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين: كآدم بن أبي إياس وسعيد بن أبي مريم وأمثالهم.
 - الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع: كسليمان بن حرب وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثال هؤلاء. وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.
 - الطبقة الرابعة: رفقاًؤه في الطلب وبعض شيوخه ممن سمع قبله قليلاً، كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاتته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.
 - الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة: كعبد الله بن حماد الأملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة. وعمل في الرواية عنهم بما روي عن وكيع قال: «لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن هو فوقه، وعن هو مثله، وعن هو دونه.»
- وقد صَنَّفَ عدد من العلماء كتباً للعناية بأسماء شيوخ البخاري منها:
- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعهم الصحيح على حروف المعجم. لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.
 - أسامي مشايخ الإمام البخاري: لمحمد بن إسحاق بن منده.
 - أسامي شيوخ البخاري: لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني.
 - المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم: لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون.
 - شيوخ البخاري ومسلم: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
 - التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري: لأبي علي الحسين بن محمد الغساني.

تلاميذه ومن روى عنه

تتلمذ على البخاري وسمع واستفاد منه عدد كبير جداً من طُلاب العلم والرواية والمحدثين، قال أبو علي صالح بن محمد جزرة: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً.» وروى الخطيب البغدادي عن محمد بن يوسف الفربري أحد أكبر تلاميذ البخاري أنه قال: «سمع الصحيح من البخاري معي نحو من سبعين ألفاً.» وروي أن عدد من سمع منه كتابه الصحيح بلغ تسعين ألفاً. ولم يكذب يشتهر بين الناس بسعة حفظه وتنبّه وإتقانه حتى أقبل طلاب الحديث يسعون إليه ويتحلّقون حوله طلباً للرواية عنه والسماع منه، قال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: «كان أهل

المعرفة يعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه وكان شاباً لم يخرج وجهه.» وقال يوسف بن موسى المروروذي: «كنت بجامع البصرة إذ سمعت منادياً ينادي: يا أهل العلم، قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري. فقاموا في طلبه، وكنت فيهم، فرأيت رجلاً شاباً يصلي خلف الأسطوانة، فلما فرغ أهدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم. فلما كان من الغد اجتمع كذا كذا ألف، فجلس للإملاء، وقال: يا أهل البصرة أنا شاب، وقد سألتُموني أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون الكل: حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد بلديكم، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس أن أعرابياً قال: يا رسول الله الرجل يحب القوم... الحديث. ثم قال: هذا ليس عندكم، إنما عندكم عن غير منصور. وأملى مجلساً على هذا النسق.»

ولم يقتصر الانتفاع من البخاري على التلاميذ بل شملت شيوخه، قال البخاري: «ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.» وقد أدرك هذا الامتياز أساتذته الكبار وقدره حتى منذ صغره. يقول البخاري: «دخلت على الحميدي وأنا ابن ثمان عشرة سنة يعني أول سنة حج فإذا بينه وبين آخر اختلاف في حديث فلما بصر بي قال جاء من يفصل بيننا فعرضاً علي الخصومة ففضيت للحميدي وكان الحق معه.» وقال أبو بكر الأعين: «كتبنا عن البخاري على باب محمد بن يوسف الفريابي، وما في وجهه شعرة فقلنا: ابن كم أنت؟ قال: ابن سبع عشرة سنة.»

ومن أعيان من روى عن الإمام البخاري:

- من شيوخه: عبد الله المسندي، وعبد الله بن منير، ومحمد بن خلف بن قتيبة، وغيرهم.
- من أقرانه: أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وغيرهم.
- وممن أخذ عنه من كبار الحفاظ: مسلم بن الحجاج، وابن خزيمة، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأحمد بن سلمة النيسابوري، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وحسين بن محمد القباني، ويعقوب بن يوسف بن الأخرم، وجعفر بن محمد النيسابوري، وأبو القاسم البغوي، والحسين بن إسماعيل المحاملي.

كتبه ومصنفاته

صنّف الإمام البخاري وألّف كتباً كثيرة، وقد هيّأه للتأليف والكتابة وأعانها عليها ذكاؤه الحاد، وسعة حفظه، وذاكرته القوية، ومعرفته الواسعة بالحديث النبوي وأحوال رجاله من تعديل وتجريح، وخبرته التامة بالأسانيد من صحيح وضعيف. وقد وصلنا بعض كتبه وطُبعت بينما لا يزال بعضها مفقوداً. وُجِّلَ مصنفاته وكتبه لا تخرج عن السُنّة والحديث وعلومه من رواية ودراسة ورجال وعلل. ومن هذه المصنّفات:

1. الجامع الصحيح: والمشهور باسم صحيح البخاري، أشهر مصنفاته وأشهر كتب الحديث النبوي على الإطلاق عند أهل السنة والجماعة. مكث في تصنيفه وترتيبه وتبويبه ستة عشر عاماً. قال البخاري في سبب تصنيفه للكتاب: «كنت عند إسحاق ابن راهويه، فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب.» وقد جمع فيه البخاري حوالي 7593 حديثاً حسب عدّ محمد فؤاد عبد الباقي، اختارها الإمام البخاري من بين ستمائة ألف حديث يحفظها. حيث إنه كان مدققاً في قبول الرواية، واشترط شروطاً خاصة دقيقة في رواية راوي الحديث، وهي أن يكون معاصراً لمن يروي عنه، وأن يسمع الحديث منه، أي

أنه اشترط الرؤية والسماع معاً، هذا إلى جانب وجوب اتصاف الراوي بالثقة والعدالة والضبط والإتقان والورع. وقد روى المؤرخون أن البخاري لما فرغ من تصنيف كتاب الصحيح عرضه على عدد من أكابر علماء عصره مثل أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فشهدوا له بصحة ما فيه من الحديث، روي عن مسلمة بن قاسم قال: «سمعت من يقول عن أبي جعفر العقيلي قال: لما ألف البخاري كتابه في صحيح الحديث عرضه على علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتنحوه فكلّمهم قال له كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها البخاري وهي صحيحة.» ثم تلقته الأمة بعدهم بالقبول باعتباره أصح كتاب بعد القرآن الكريم. وأقبل العلماء على كتاب الجامع الصحيح واعتنوا به عناية فائقة بالشرح والتعليق والدراسة في مصنفات كثيرة جداً. قال محمد يوسف البنوري: «أضحى كالشمس في كبد السماء بلغ إلى أقصى القبول والمجد والثناء، فانتفض أعيان الأمة وأعلام العلم في كل عصر من أقدم العصور إلى اليوم لشرحه والتعليق عليه، وتلخيصه، واختصاره أو ترتيبه، وتأليف أطرافه، أو شرح تراجمه، أو ترجمة رجاله، أو بيان غريبه، أو وصل مرسله، وتعليقاته أو مبهمه، وإبراز فوائده، ولطائفه، حديثاً وفقهاً وعربية وبلاغة ووضعاً وترتيباً وتوزيعاً وتبويباً حتى في تعدد حروفه وكلماته وما إلى ذلك.»

2. الأدب المفرد: بوّبه في عدّة مواضيع تُعنى بتهذيب الأخلاق وتقويم السلوك.
3. رفع اليدين في الصلاة: وساق فيه كثيراً من الروايات والأحاديث التي تبين أن رفع اليدين في الصلاة سنة ثابتة. وردّ على من أنكر ذلك.
4. القراءة خلف الإمام: أورد فيه الأدلة التي تُثبت وجوب قراءة القرآن للمأموم في الصلاة، وردّ على المخالفين في هذه المسألة.
5. كتاب الهبة: وهو مفقود. ذكره ورّاقه محمد بن أبي حاتم.
6. المسند الكبير: وهو مفقود. ذكره تلميذه محمد بن يوسف الفربري على ما نقله حاجي خليفة.
7. المبسوط: وهو مفقود. صنّفه البخاري قبل الجامع الصحيح وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، ثم نظر إلى أصحّ الحديث على ما يرسمه فأخرجه بجميع طرقه. ذكره أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
8. الوجدان: ذكر فيه الصحابة الذين رُوي عنهم حديث واحد فقط. ذكره ابن حجر العسقلاني وحاجي خليفة.
9. الفوائد: وهو مفقود. ذكره الترمذي في سننه.
10. العلل: وهو مفقود. ذكره ابن منده.
11. التاريخ الكبير: وهو موسوعة كبرى في التراجم، رتب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم، وقد اقترب فيه البخاري من استيعاب أسماء من رُوي عنهم الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى زمنه.
12. التاريخ الأوسط: بدأه بقصة الهجرة إلى الحبشة، وطرف من السيرة النبوية في المرحلتين المكية والمدنية وترجم لمن توفي من الصحابة في عهد النبي محمد، ثم المتوفين في عهد الخلفاء الراشدين، ثم تكلم على الرواة وأخبارهم ووفياتهم إلى زمنه.
13. التاريخ الصغير: وهو خاصّ بالصحابة، وهو أول مصنف في ذلك.
14. الكنى: وغالب من أورده البخاري في هذا الكتاب من الرواة الذين اشتهروا بكناهم ولم تُعرف أسمائهم.

15. الضعفاء الصغير: ذكر فيه الضعفاء من الرواة وترجم لهم بتراجم قصيرة مقتضبة.
16. الضعفاء الكبير: توسّع فيه في ترجمة الضعفاء من الرواة كما زاد عدد المترجم لهم.
17. التفسير الكبير: وهو مفقود. قال تلميذه محمد بن يوسف الفريزي أنه صنّفه في فربس. وذكره ابن حجر العسقلاني وحاجي خليفة.
18. خلق أفعال العباد: بيّن فيه الفرق بين كلام الله وكلام العباد وأن كلام الله صفة من صفاته وليس بمخلوق. وردّ على المعتزلة والجهمية.

ملاح شخصيته وشمائله

روى المؤرخون كثيراً من الروايات والأحداث التي تدلّ على صفات الإمام البخاري وشمائله من ورع وإخلاص وصدق وسماحة وكرم وتواضع وحُسن عبادة وغير ذلك من كريم الأخلاق، فكان البخاري مُكثرًا من الصلاة طويل القيام بها، وكان يخشع بحيث لا يشغله شيء عن صلاته، وكان كثير القراءة للقرآن بحيث يختم كل يوم ختمًا أو أكثر، كما حجّ عدّة مرّات. وكان حريصاً على التورّع في جرح الرواة وترك الغيبة بحيث إنه يختار كلمات لا يمكن أي شخص أن يؤاخذ بها المجروح، ومن كلماته: تركوه، أو أنكره الناس، وأشدّها عنده أن يقول: منكر الحديث. ومن أبلغ ما يقول في الرجل المتروك أو الساقط: فيه نظر، أو: سكتوا عنه. ولا يكاد يقول فلان كذاب. قال محمد بن أبي حاتم: «سمعتَه يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة. فقلت: يا أبا عبد الله، إن بعض الناس ينقم عليك التاريخ يقول فيه اغتيال الناس. فقال: إنما روينَا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا.» كما كان كريماً سمحاً زاهداً في الدنيا كثير الإنفاق على الفقراء والمساكين، وخاصة من تلاميذه وأصحابه. بالإضافة إلى ما تمتّع به من القدرة الكبيرة على الحفظ والإتقان وتقدّمه وتفوّقه في الحديث وعلومه بشهادة أقرانه وشيوخه.

صفته الخلقيّة

على الرغم من شهرة الإمام البخاري التامة وسعة رحلاته وتطوافه في الأمصار والبلدان ولقائه بالآلاف من الشيوخ والتلاميذ، فإنه لم تصلنا العديد من الأخبار عن هيئته، وما وصلنا عنه هو ما رواه أبو أحمد بن عدي الجرجاني في صفته فقال: «سمعت الحسن بن الحسين البزاز ببخارى يقول: رأيت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة شيخاً نحيف الجسم ليس بالطويل، ولا بالقصير.»

عبادته

كان الإمام البخاري عابداً مكثراً شديد الخشوع في صلاته، حتى إذا دخل في الصلاة لا يشغله عنها شيء ولا يلهيه عنها شاغل أو صارف فروى محمد بن أبي حاتم قال: «دُعِيَ محمد بن إسماعيل إلى بستان بعض أصحابه، فلما حضرت صلاة الظهر صلى بالقوم، ثم قام للتطوع فأطال القيام، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه، فقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فإذا زنبور قد أبره (لسعه) في سنة عشر أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورم من ذلك جسده، وكان آثار الزنبور في جسده ظاهرة فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة في أول ما أبرك؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها.» كما كان يؤم أصحابه في رمضان وكان كثير القراءة للقرآن في الصلاة كما في كلّ الأوقات، قال محمد بن خالد المطوّعي: «حدثنا

مسيح بن سعيد قال: كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم فيقرأ في كل ركعة عشرين آية وكذلك إلى أن يختم القرآن وكذلك يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة. «وقال تاج الدين السبكي: «كان البخاري يختم القرآن كل يوم نهاراً ويقرأ في الليل عند السحر ثلثاً من القرآن فمجموع ورده (اليومي) ختمة وثلث. «كما كان حريصاً على قيام الليل واتباع السنّة النبوية، قال محمد بن أبي حاتم: «كان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة. «كما كان متفكراً في القرآن متدبراً له كما وصفه الإمام الدارمي فقال: «محمد أبصر مني، ومحمد بن إسماعيل أكيس خلق الله، إنه عقل عن الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه وتفكر في أمثاله وعرف حرامه من حلاله. «كما كان جامعاً بين العلم والعبادة حيث روى أبو أحمد بن عدي الجرجاني قال: «سمعت عبد القدوس بن همام يقول سمعت عدة من المشايخ يقولون حول محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامع بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. «بالإضافة إلى أنه حجّ عدّة مرّات، قال الحاكم النيسابوري: «حدثني أبو عمرو إسماعيل حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة. «

ورعه وتحرّيه

كان الإمام البخاري حريصاً على حقوق الناس متحرّياً لرد الحقوق إلى أصحابها، فمن ذلك ما رواه محمد بن أبي حاتم قال: «ركبنا يوماً إلى الرمي، ونحن بفربر، فخرجنا إلى الدرب الذي يؤدي إلى الفُرْضة، فجعلنا نرمي، وأصاب سهم أبي عبد الله (البخاري) وتد القنطرة الذي على نهر واردة، فانشق التود. فلما رآه أبو عبد الله نزل عن دابته، فأخرج السهم من التود، وترك الرمي. وقال لنا: ارجعوا. ورجعنا معه إلى المنزل، فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجة، تقضيها؟ قلت: أمرك طاعة. قال: حاجة مهمة، وهو يتنفس الصعداء. فقال لمن معنا: اذهبوا مع أبي جعفر حتى تعينوه على ما سألته. فقلت: أية حاجة هي؟ قال لي: تضمن قضاءها؟ قلت: نعم، على الرأس والعين. قال: ينبغي أن تصير إلى صاحب القنطرة، فنقول له: إنا قد أخللنا بالتود، فنحب أن تأذن لنا في إقامة بدله، أو تأخذ ثمنه، وتجعلنا في حل مما كان منا. وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر الفربري. فقال لي: أبلغ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حل مما كان منك، وقال جميع ملكي لك الفداء، وإن قلت: نفسي، أكون قد كذبت غير أنني لم أكن أحب أن تحتشمني في وتد أو في ملكي. فأبلغته رسالته، فتهلل وجهه، واستنار، وأظهر سروراً، وقرأ في ذلك اليوم على الغرباء نحواً من خمس مائة حديث، وتصدق بثلاث مائة درهم. «بالإضافة إلى ما اشتهر عنه من كره الغيبة، قال: «ما أغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها. «وحرصه على ألا يكون بينه وبين أحد من الناس أية مظلمة، قال محمد بن أبي حاتم: «سمعت يقول لأبي معشر الضرير: اجعلني في حل يا أبا معشر. فقال: من أي شيء؟ فقال: رويت حديثاً يوماً فنظرتُ إليك وقد أعجبت به وأنت تحرك رأسك ويدك، فتبسّمتُ من ذلك. قال: أنت في حل برحمك الله يا أبا عبد الله. «وقد تحرّى الإمام البخاري أن لا يدخل في شيء من معاملات الدنيا لئلا يصيبه شيء فيه شبهة من حرام أو غيره فروي عنه أنه قال: «ما توليت شراء شيء ولا بيعه قط. فقال له أبو جعفر: كيف، وقد أحل الله البيع؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط، فخشيت أني إن توليت ذلك أن أستوي بغيري. فقال له: ومن كان يتولى أمرك في أسفارك ومبايعتك؟ قال: كنت أكفي ذلك. «وكان متورّعاً إذا وعد أوفى بوعده وأنفذ الأمر حتى وإن كان هذا لا يزال في نيّته، قال

الخطيب البغدادي: «كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلان، فاجتمع التجار بالعشية فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة. فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردهم وقال: إني نويت البارحة أن أدفع إلى أولئك، ولا أحب أن أنقض نيّتي. فدفعها إليهم.»

كرمه وسماحته

كان الإمام البخاري مفرط الكرم وافر الصدقة وخصوصاً على المحتاجين من التلاميذ وطلبة العلم فذكر ابن ناصر الدين أنه ورث من أبيه مالاً وفيراً ووَكَّلَ أناساً للتجارة به، فكان ينفق منه بسخاء فيتصدق منه بالكثير ويبرر الطلبة ويحسن إليهم. وكان يحب إخفاء ذلك ولا يحب أن يتكلم الناس به، فروي أنه مرة ناول رجلاً من الطلبة صرةً ثلاثمائة درهم خفيةً، فأراد الرجل أن يدعو له فقال له البخاري: «ارفق، واشتغل بحديث آخر كيلا يعلم بذلك أحد.» وقال محمد بن أبي حاتم: «كان يتصدق بالكثير، يأخذ بيده صاحب الحاجة من أهل الحديث، فيناوله ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقل وأكثر، من غير أن يشعر بذلك أحد.» وكان يكافئ بسخاء من يصنع له معروفاً مهما قلّ، فروي أنه كانت له قطعة أرض يكرّيها كل سنة بسبع مائة درهم. فكان ذلك المكثري ربما حمل منها إلى البخاري قنّاة أو قنّاتين، لأن البخاري كان معجباً بالقتاء النضيج، وكان يؤثره على البطيخ أحياناً، فكان يهب للرجل مائة درهم كل سنة لحمله القنّاء إليه أحياناً وبالإضافة إلى إنفاقه على التلاميذ فإنه كان كثير الانفاق في طلب العلم، فروي عنه أنه قال: «كنت أستغل كل شهر خمس مائة درهم، فأنفقت كل ذلك في طلب العلم.»

زهده وأدبه

مع كون الإمام البخاري ذا مال كثير فإنه كان متقشفاً زاهداً في أمور الدنيا وكان قليل الأكل جداً، قال محمد بن أبي حاتم: «كان أبو عبد الله ربما يأتي عليه النهار، فلا يأكل فيه رقيقة، إنما كان يأكل أحياناً لوزتين أو ثلاثاً. وكان يجتنب توابل القدور مثل الحمص وغيره» وكان من كثرة إنفاقه للمال في الصدقة وطلب العلم أنه قد تمر عليه أيام لا يجد ما يأكله، ومع ذلك لا يطلب من أحد شيئاً، فروى ابن ناصر الدين أنه نفدت نفقته مرة فجعل يأكل من نبات الأرض ولا يخبر أحداً بذلك وبلغ من شدة زهده وحرصه أنه لم يمنعه حتى المرض من ذلك، فروى ابن عساكر بسنده قال: «مرض محمد بن إسماعيل البخاري فعرض ماؤه على الأطباء فقالوا لو أن هذا الماء ماء بعض أساقفة النصارى فإنهم لا يأثمون، فصدقهم محمد بن إسماعيل وقال: لم انتدم منذ أربعين سنة فسألوا عن علاجه فقالوا علاجه الإدام فامتنع عن ذلك حتى ألح عليه المشايخ ببخارى أهل العلم إلى أن أجابهم أن يأكل بقية عمره في كل يوم سكرة واحدة مع رغيف.» واتّصف الإمام البخاري بالآداب العالية والأخلاق الحميدة فمن ذلك ما رواه محمد بن منصور قال: «كنا في مجلس أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فرفع إنسان من لحيته قذاة، فطرحها على الأرض. قال: فرأيت محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس، فلما غفل الناس رأيته مد يده، فرفع القذاة من الأرض، فأدخلها في كفه. فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها فطرحها على الأرض.» وكان قليل الكلام وكلّ شغله في العلم ولا يشتغل في أمور الناس قال هانئ بن النضر: «كنا عند محمد بن يوسف -يعني: الفريابي- بالشام وكنا ننتزه فعل الشباب في أكل الفرساد ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكب على العلم.» ومن أدبه أنه كان يتجنّب ما يؤذي غيره فكان لا يأكل الكراث والبصل وما يشبههما لئلا يتأذى الناس من الرائحة.

نبوغه وحفظه وتقدمه على أقرانه

إن من أبرز ما تميّز به الإمام البخاري هو ذكاؤه الوقاد وقوة حفظه الاستثنائية، فكان يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح، وكان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة. وقد رُزق قوة الحفظ من صغره فكان وهو صبي لا يزال في مقتبل العمر يحفظ سبعين ألف حديث ويعرف تاريخ رواته وأخبارهم، قال سليمان بن مجاهد «كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال لي: لو جئت قبل لرأيت صبيّا يحفظ سبعين ألف حديث. قال فخرجت في طلبه فلقينته، فقلت: أنت الذي تقول أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر، ولا أجيبك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا من عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين إلا ولي في ذلك أصل أحفظه حفظاً عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ». وكان معروفاً بذلك بين أقرانه من طلبه العلم حتى كانوا يجلسون إليه ويسألونه عن الحديث، قال محمد بن أبي حاتم: «سمعت إبراهيم الخواص مستملي صدقة يقول: رأيت أبا زرعة كالصبي جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث.» وقد شهد له شيوخه بذلك من صغره وكانوا يأخذون منه ويستفيدون، قال محمد بن أبي حاتم: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: قال لي محمد بن سلام: انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فأضرب عليه، كي لا أرويه، ففعلت ذلك.» وكان محمد بن سلام البيكندي كتب عند الأحاديث التي حكم البخاري بصحتها: رضي الفتى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يرض الفتى. فقال له بعض أصحابه: «من هذا الفتى؟» فقال: «هو الذي ليس مثله، محمد بن إسماعيل.» وقال عبد الله بن يوسف التنيسي للبخاري: «يا أبا عبد الله أنظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السقط. فقال: نعم.» وكان محمد بن يحيى الذهلي أحد أبرز شيوخه يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، والبخاري يمر فيه كالسهم، كأنه يقرأ قل هو الله أحد. وقال أبو بكر المديني: «كنا يوما بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل حاضر في المجلس، فمر إسحاق بحديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وكان دون صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عطاء الكيخاراني فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله أيش كيخاران؟ قال: قرية باليمن كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فسمع منه عطاء حديثين. فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك قد شهدت القوم!» وكان مع هذا حريصاً على التثبت ممن يسمع منهم جامعاً لأخباره متفحّصاً لعلمه، فكان إذا كتب عن شيخ ثبت ضابط سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وعله الحديث وإن كان ذلك الشيخ ليس بالحافظ القوي سألته أن يريه كتبه.

وقد أراد عدد من طلاب العلم والمشايخ في عدد من البلدان اختبار البخاري وسبر قوة حفظه وتنبّهته، فروى الخطيب البغدادي بسنده عن حاشد بن إسماعيل قال: «كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا، نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب فما معنك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشرة يوماً: إنكما قد أكثرتما على وألحمتما، فأعرضا علي ما كتبتما فأخرجنا ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب حتى جعلنا نحكم كتبنا على حفظه، ثم قال: أترون أنني أختلف هدرا وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.» ومن أشهر الروايات في ذلك ما رواه أبو أحمد بن عدي الجرجاني قال: «سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلّبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل منهم عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس

يلقون ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة وسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسأل عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقي بمثله واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون الرجل فهمنا ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه ثم انتدب الثالث إليه والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولا حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه وفعل الآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيد وأسانيد إلى متونها فأقر له الناس بالحفظ والعلم وأذنوا له بالفضل.» وقال محمد بن أبي حاتم: «سمعت سليم بن مجاهد يقول: سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربع مائة مما يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق، وإسناده اليمن في إسناده الحرمين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن.»

تحصيله للعلم

قال مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِمَنْزِلِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَحْصَيْتُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَامَ وَأَسْرَجَ يَسْتَذْكُرُ أَشْيَاءَ يُعَلِّقُهَا فِي لَيْلَةٍ ثَمَانٍ عَشْرَةَ مَرَّةً.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الْوَرَّاقُ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، إِذَا كُنْتُ مَعَهُ فِي سَفَرٍ، يَجْمَعُنَا بَيْتٌ وَاحِدٌ إِلَّا فِي الْقِيظِ أحيانًا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يَقُومُ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً إِلَى عَشْرِينَ مَرَّةً، فِي كُلِّ ذَلِكَ يَأْخُذُ الْقِدَاحَةَ، فَيُورِي نَارًا، وَيُسْرِجُ، ثُمَّ يُخْرِجُ أَحَادِيثَ، فَيُعَلِّمُ عَلَيْهَا

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَحْفَظُ جَمِيعَ مَا أَدْخَلْتَ فِي الْمُصَنَّفِ؟ فَقَالَ: لَا يَخْفَى عَلَيَّ جَمِيعُ مَا فِيهِ. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: صَنَفْتُ جَمِيعَ كُتُبِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْ نُشِرَ بَعْضُ أَسْنَادِي هَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا كَيْفَ صَنَفْتُ (التَّارِيخَ)، وَلَا عَرَفُوهُ، ثُمَّ قَالَ: صَنَفْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخَذَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ كِتَابَ (التَّارِيخِ) الَّذِي صَنَفْتُ، فَأَدْخَلَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أَلَا أُرِيكَ سِحْرًا؟ قَالَ: فَتَطَرَّ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَعَجَّبَ مِنْهُ، وَقَالَ: لَسْتُ أَفْهَمُ تَصْنِيفَهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ هَانِيَّ بْنَ النَّضْرِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ -يَعْنِي: الْفَرَزِيَّابِي- بِالشَّامِ وَكُنَّا نَنْتَزِعُهُ فَعَلَّ الشَّبَابُ فِي أَكْلِ الْفَرَسَادِ وَنَحْوِهِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مَعَنَا، وَكَانَ لَا يُزَاحِمُنَا فِي شَيْءٍ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَيَكْبُ عَلَى الْعِلْمِ.

وَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ شَيْخٌ يَمُرُّ بِنَا فِي مَجْلِسِ الدَّاخِلِيِّ، فَأَخْبَرَهُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِمَّا يُعْرِضُ عَلَيَّ، وَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِهِمْ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ لِي يَوْمًا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، رُبُّنَا فِي أَبِي جَادٍ، وَقَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ شَرِبَ دَوَاءَ الْحِفْظِ يُقَالُ لَهُ: بَلَّأْدُر، فَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا خُلُوةً: هَلْ مِنْ دَوَاءٍ يَشْرِبُهُ الرَّجُلُ، فَيَنْتَفِعُ بِهِ لِلْحِفْظِ؟

فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا أَنْفَعَ لِلْحِفْظِ مِنْ نَهْمَةِ الرَّجُلِ، وَمُدَاوَمَةِ النَّظَرِ. قَالَ: وَذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ بِنَيْسَابُورَ مُقِيمًا، فَكَانَ تَرِدُ إِلَيَّ مِنْ بُخَارَى كُتُبٌ، وَكُنَّ قَرَابَاتٌ لِي يُقَرِّئَن سَلَامَهُنَّ فِي الْكُتُبِ، فَكُنْتُ أَكْتُبُ كِتَابًا إِلَى بُخَارَى، وَأَرَدْتُ أَنْ أَقَرِّئَهُنَّ سَلَامِي، فَذَهَبَ عَلَيَّ أَصَابِيهِنَّ حِينَ كُنْتُ كِتَابِي، وَلَمْ أَقَرِّئَهُنَّ سَلَامِي، وَمَا أَقَلَّ مَا يَذْهَبُ عَنِّي مِنَ الْعِلْمِ.

وَقَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَمْ تَكُنْ كِتَابَتِي لِلْحَدِيثِ كَمَا كَتَبَ هَؤُلَاءِ. كُنْتُ إِذَا كَتَبْتُ عَنْ رَجُلٍ سَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ وَنَسَبِهِ وَحَمَلِهِ الْحَدِيثِ، إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فَهَمًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ وَالْيَ بَخَارَى: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَوْمًا: رُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالْبَصْرَةِ كُنْتُهُ بِالشَّامِ، وَرُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ كُنْتُهُ بِمِصْرَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَا نَمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى عَدَدْتُ كَمْ أَدْخَلْتُ مُصَنَّفَاتِي مِنَ الْحَدِيثِ، فَإِذَا نَحُو مِائَتِي أَلْفِ حَدِيثٍ مُسَنَّدَةٍ.

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا كُنْتُ حِكَايَةً قَطُّ، كُنْتُ أَتَحَفَّظُهَا.

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: صَنَّفْتُ كِتَابَ (الاعتصام) فِي لَيْلَةٍ

محنته

امْتَحَنَ الإمام البخاري مرتين، الأولى كانت مع شيخه محمد بن يحيى الذهلي على رأس جماعة من الفقهاء والمحدثين في عصره، حيث اتَّهِمَ البخاري بمسألة القول باللفظ بالقرآن وهل هو مخلوق، وكانت هذه المحنة واحدة من أسباب محنته الثانية مع حاكم بخارى خالد بن أحمد الذهلي.

مسألة اللفظ بالقرآن

نشأت مسألة القول بخلق القرآن في أواخر عهد الخليفة العباسي المأمون، واستمرت طيلة عهد المعتصم والواثق، وبقيت في أوائل عهد المتوكل، وسببت فتنة عظيمة بين أهل السنة والمعتزلة، واندلعت نارها وعمَّ خطرُها. حيث تمكَّن المعتزلة الذين برزوا في عهد المأمون والتَّقُوا حوله كبشر المريسي وثمانية بن الأشرس وأحمد بن أبي دؤاد من إقناع الخليفة باعتناق الاعتزال وحمله على القول برأيهم أن القرآن مخلوق، وتمكَّن القاضي أحمد بن أبي دؤاد أن يغري الخليفة بحمل الناس على هذا القول فكتب المأمون إلى أمراء الأمصار أن يمتحنوا علماء الأمة بهذه المسألة، فمن أجاب فقد سلِّم من الأذى، ومن خالف كان جزاؤه الأذى والتَّكْيِيل.

وأمثُن بذلك أئمة كبار كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والنضر بن شميل وأحمد بن نصر الخزازي الذي قُتل ويوسف بن يحيى البويطي الذي مات في السجن وغيرهم، فصبر بعضهم ورفض أن يقول بخلق القرآن فعُذِّب بعضهم وحُبِس بعضهم وقُتل البعض وأجابه بعضهم. وشغلت هذه الفتنة المسلمين نحو خمس عشرة سنة إلى أن انتهت في زمن المتوكل.

وقد أصاب البخاري طرفٌ من هذه الفتنة، فعندما دخل البخاري نيسابور استقبله الناس بالحفاوة والتكريم والتعظيم، قال محمد بن يعقوب الأخرم: «سمعت أصحابنا يقولون: لما قدم البخاري نيسابور استقبله أربعة آلاف رجل ركباناً على الخيل، سوى من ركب بغلاً أو حماراً وسوى الرجال». والتفَّ الناس وطلاب العلم والمحدثون حوله حتى هجروا مجالس المحدثين الآخرين مما كان سبباً في إيغار صدور البعض عليه. فأرادوا صرف الناس عنه فشغبوا عليه بمسألة خلق القرآن، قال أبو أحمد بن عدي الجرجاني: «ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عليه حسده بعض من كان في ذلك الوقت من المشايخ لما رأى من إقبال الناس عليه فقال لأصحاب الحديث إن محمد بن إسماعيل يقول اللفظ بالقرآن مخلوق فامتنحوه فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً فالتفت إليه البخاري في الثالثة فقال القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة فشغب الرجل وشغب الناس وتفرقوا عنه.»

وقد ذكر العلماء والمؤرخون أن محمد بن يحيى الذهلي كان أحد من دخله الحسد بسبب اجتماع الناس على البخاري، وكان الذهلي أحد كبار محدثي نيسابور وأحد شيوخ البخاري. قال مسلم بن الحجاج: «لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فَعَلَ به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه مرحلتين وثلاثة. فقال محمد بن يحيى في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله. فاستقبله محمد بن يحيى وعامة العلماء، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن فيه، وقع بيننا وبينه، ثم شمت بنا كل حروري، وكل رافضي، وكل جهمي، وكل مرجئ بخراسان. قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأ السطح والدار، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث، قام إليه رجل، فسأله عن اللفظ بالقرآن. فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا. فوقع بينهم اختلاف، فقال بعض الناس: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، حتى تواتبوا، فاجتمع أهل الدار وأخرجوهم.» وعلّق جمال الدين القاسمي على هذه الحادثة قائلاً: «إن نهى الذهلي عن سؤال البخاري عن شيء من الكلام فيه تلقين للفتنة وتعليم لمثارها وفتح لبابها.» وروى الخطيب البغدادي قال: «أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، قال: أخبرنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت محمد بن حامد البزاز، يقول: سمعت الحسن بن محمد بن جابر، يقول: سمعت محمد بن يحيى، يقول: لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، قال: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه، قال: فذهب الناس إليه واقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجالس محمد بن يحيى فحسده بعد ذلك وتكلم فيه.»

وإثر ذلك وبعد ما صار بين البخاري والذهلي من الاختلاف فقد هجر الكثير من الطلاب مجالس البخاري وأطاعوا الذهلي لما كان له من قدر المكانة والمنزلة العظيمة في بلده نيسابور. وثبت مع البخاري تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج وكان مسلم أيضاً يناضل عن الإمام البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه، فترك شيخه الذهلي ولازم البخاري. قال

الحاكم النيسابوري: «سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لما استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عن الاختلاف إليه، حتى هجر وخرج من نيسابور؛ في تلك المحنة قطعه أكثر الناس غير مسلم فإنه لم يتخلف عن زيارته، فأنهى إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديماً وحديثاً وأنه عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجع عنه، فلما كان في يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا. فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كتب منه وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت تلك الوحشة وتخلف عن زيارته.»

وغادر البخاري نيسابور بعد هذه الحادثة درءاً للمفاسد ووأداً للفتنة وإيثاراً للسلامة في دينه، قال أحمد بن سلمة النيسابوري: «دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، هذا رجل مقبول، خصوصاً في هذه المدينة، وقد لج في هذا الحديث حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه، فما ترى؟ فقبض على لحيته ثم قال: (وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد). اللهم إنك تعلم أنني لم أرد المقام بنيسابور شراً ولا بطراً ولا طلباً للرياسة. وإنما أبت علي نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير. يا أحمد إنني خارج غداً لتتخلصوا من حديثه لأجلي. قال: فأخبرت أصحابنا، فوالله ما شيعه غيري. كنت معه حين خرج من البلد. وأقام على باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره.»

قال الذهبي معلقاً وموضحاً موقف البخاري من المسألة: «وأما البخاري، فكان من كبار الأئمة الأذكياء، فقال: ما قلت: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم، وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله، غير مخلوق. وصنف في ذلك كتاب (أفعال العباد) مجلد، فأنكر عليه طائفة، وما فهموا مراده كالذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر الأعيان، وغيرهم.» ونصر ابن القيم مذهب البخاري في المسألة وصرح بأن البخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه. قال: «قول السلف وأئمة السنة والحديث، أنهم يميزون بين ما قام بالعبد وما قام بالرب، والقرآن عندهم جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، وأصوات العباد وحركاتهم، وأداؤهم وتلفظهم، كل ذلك مخلوق بائن عن الله. فإن قيل: فإذا كان الأمر كما قررتم فكيف أنكر الإمام أحمد على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق. وبدعه ونسبه إلى التجهم، وهل كانت محنة أبي عبد الله البخاري إلا على ذلك حتى هجره أهل الحديث ونسبوه إلى القول بخلق القرآن. قيل: معاذ الله أن يظن بأئمة الإسلام هذا الظن الفاسد، فقد صرح البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد) وفي آخر (الجامع) بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة، منهم عمرو بن دينار يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق. قال البخاري: وقال أحمد بن الحسين حدثنا أبو نعيم حدثنا سليم القاري قال سمعت سفيان الثوري يقول: قال حماد بن أبي سليمان: أبلغ أبا فلان المشرك أنني بريء من دينه، وكان يقول: القرآن مخلوق، ثم ساق قصة خالد بن عبد الله القسري وأنه ضحى بالجعد بن درهم وقال إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً ثم نزل فذبحه. هذا مذهب الإمام البخاري ومذهب الإمام أحمد وأصحابهما من سائر أهل السنة، فخفي تفريق البخاري وتمييزه على جماعة من أهل السنة والحديث، ولم يفهم بعضهم مراده وتعلقوا بالمنقول عن أحمد نقلاً مستفيضاً أنه قال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي: ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع، وساعد ذلك نوع حسد باطن للبخاري لما كان الله نشر له من الصيت والمحبة في قلوب الخلق واجتماع الناس عليه حيث حل، حتى هضم كثير من رياسة أهل العلم وامتعضوا لذلك، فوافق الهوى الباطن

الشبهة الناشئة من القول المجمل، وتمسكوا بإطلاق الإمام أحمد وإنكاره على من قال لفظي بالقرآن مخلوق وأنه جهمي، فتركب من مجموع هذه الأمور فتنة وقعت بين أهل الحديث.»

مع أمير بخارى

توجه الإمام البخاري عائداً إلى بلده بخارى بعد خروجه من نيسابور، فاستقبله الناس هناك بحفاوة وإكرام بالغين. قال أحمد بن منصور الشيرازي: «سمعت بعض أصحابنا يقول: لما قدم البخاري بخارى نصب له القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامة أهل البلد ونثر عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير.» فمكث مدة يحدث في مسجده، فسأله أمير بخارى خالد بن أحمد بن خالد أن يحضر إلى منزله ويقرأ كتبه على أولاده فامتنع البخاري من ذلك لئلا يحابي ناساً دون آخرين، فروى الخطيب البغدادي قال: «أن خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة الطاهرية ببخارى سأل أن يحضر منزله فيقرأ «الجامع» و«التاريخ» على أولاده فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسله أن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم فامتنع عن ذلك أيضاً وَقَالَ: لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم» وفي رواية أخرى قال: «بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد ابن إسماعيل أن أحمل إلي كتاب "الجامع" و"التاريخ" وغيرهما لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فأحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة إني لا أكتُم العلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار."» فبقى في نفس الأمير من ذلك وكان هذا سبب الوحشة بينهما، فاستعان خالد بن أحمد بحريث بن أبي الوراق، وغيره من أهل العلم ببخارى عليه، حتى تكلموا في مذهبه، واتفق بعد ذلك أن أرسل محمد بن يحيى الذهلي إلى خالد كتاباً يؤلب فيه الأمير على الإمام البخاري، فقرأ الأمير كتاب الذهلي على الناس يحرضهم على مفارقة البخاري فأبى الناس ذلك، فأمره الأمير بعد ذلك بالخروج من بخارى، فخرج منها. قال أحمد بن منصور الشيرازي: «فكتب بعد ذلك محمد بن يحيى الذهلي إلى خالد بن أحمد أمير بخارى: إن هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة. فقرأ كتابه على أهل بخارى، فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج من البلد، فخرج.»

وفاته

بعد المحنة التي حصلت للإمام البخاري مع أمير بخارى توجه بعدها إلى خرتنك، وهي قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم. فأقام مدة من الزمن فمرض واشتد مرضه. وقد سُمع ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يدعو ويقول في دعائه: «اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك.» وروى محمد بن أبي حاتم قصة وفاته فقال: «سمعت غالب بن جبريل وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله يقول: أقام أبو عبد الله عندنا أياماً فمرض واشتد به المرض، حتى جاء رسول إلى سمرقند بإخراجه، فلما وافى تهيأ للركوب، فلبس خفيه وتعمم، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا أخذ بعضده ورجل آخر معي يقود الدابة ليركبها، فقال رحمه الله: أرسلوني فقد ضعفت. فدعا بدعوات ثم اضطجع، فقبض رحمه الله. فسال منه من العرق شيء لا يوصف. فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه. وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا: أن كفنوني في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ففعلنا ذلك. فلما دفناه فاح من تراب قبره رائحة غالية فدام على ذلك أياماً، ثم علت سوارى بيض في السماء مستطيلة بحذاء قبره فجعل الناس يختلفون ويتعجبون. وأما التراب فإنهم كانوا يرفعون عن القبر حتى ظهر القبر ولم يكن يقدر على حفظ القبر بالحراس وغلبنا على أنفسنا فنصبنا على القبر

خشباً مشبكاً لم يكن أحد يقدر على الوصول إلى القبر. وأما ريح الطيب فإنه تداوم أياماً كثيرة حتى تحدث أهل البلدة وتعجبوا من ذلك. وظهر عند مخالفه أمره بعد وفاته وخرج بعض مخالفه إلى قبره وأظهر التوبة والندامة.» وروى الخطيب البغدادي قال: «أخبرنا علي بن أبي حامد الأصبهاني في كتابه قال: حدثنا محمد بن محمد بن مكي الجرجاني قال: سمعت عبد الواحد بن آدم الطواويسى قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع فسلمت عليه فرد السلام. فقلت: ما وقوفك يا رسول الله؟ فقال: أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري. فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرنا فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فيها.»

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر السبت 1 شوال 256هـ عند صلاة العشاء وصلي عليه يوم العيد بعد الظهر ودفن، وكان عمره آنذاك اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً. وقبره معروف إلى الآن وله ضريح مشهور في سمرقند.

من أقواله

- «ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.»
- «لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة.»
- «ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في عامة كتب الرأي وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها فما تركت بها حديثاً صحيحاً إلا كتبتّه إلا ما لم يظهر لي.»
- «ما أردت أن أتكلّم بكلامٍ فيه ذكر الدنيا إلا بدأت بحمد الله والثناء عليه.»
- «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.»

الحديث الأول من الكتاب

كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ). حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ : أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ □ عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

الحديث الآخر من الكتاب

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ) وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلُهُمْ يُوزَنُونَ وَقَالَ مُجَاهِدٌ الْقُسْطَاسُ الْعَدْلُ بِالرُّومِيَّةِ وَيُقَالُ الْقُسْطُ مَصْدَرُ الْمُقْسِطِ وَهُوَ الْعَادِلُ وَأَمَّا الْقَاسِطُ فَهُوَ الْجَائِرُ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ □ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ.»

قال العلامة السندي:

قوله : (باب قول الله تعالى : ونضع الموازين القسط الخ) أي : باب إن الوزن حق ، وهذا من مسائل التوحيد وبه ختم "صحيحه" لأن الأعمال وزنها وثقلها وخفتها على حسب نية العامل لحديث : "إنما الأعمال بالنيات" ، ففي هذه المسائل إرشاد إلى حسن النية في الأعمال كما في أول الكتاب إشارة إلى ذلك بإيراد حديث : "إنما الأعمال بالنيات" فصار من ذلك حسن الختام لما فيه من موافقة "البداية والنهاية" ، وفيه إشارة إلى المداومة على حسن نية بداية ونهاية ، وأيضاً أول العمل هو النية وآخره هو الوزن ، وليس بعده إلا الجزء فأتى في موضع الكتاب الموضوع للعمل على ما عليه العمل في بدايته ونهايته فأتى ببدايته ، وهي النية في بداية الكتاب ، ونهايته ، وهو الوزن في نهاية الكتاب ، فما أحسن نظره ، وأدق وأدرج فيه حديث التسبيح ، وختم فيه حديث التسبيح وختم به "الصحيح" ، ففيه مع مراعاة المشاكلة والتنبيه بواسطة اشتراكهما في بعض الحروف ، والوزن لفظاً على اشتراكهما في الأجر لمن يشتغل بهما مراعاة لحديث : "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله" ، وذلك لأن حقيقة التسبيح هو التنزيه عما لا يليق بجلاله وكبريائه من الشريك ، والولد وغيرهما كلية فصار التسبيح مؤدياً للتوحيد بآتم وجه وأكد ، ففيه تنبيه على أن المراد بحديث : "من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله" هو أن يكون آخر كلامه ما يدل على التوحيد بأي عبادة كان لا "أن يكون آخر كلامه : لا إله إلا الله" بعينه لأن المرعى في هذا الباب المعاني لا الألفاظ ، ويؤيده في الجملة : أن آخر كلام رسول الله {صلى الله عليه وسلم} المعلوم كان غير هذه الكلمة. وهو قوله : الرفيق الأعلى لكن لكونه من ثمرات كمال التوحيد كان دالاً على التوحيد بآتم وجه وأكد ففي هذا الختم المبارك تفاؤل بالختم لمن يعتني بهذا الكتاب على التوحيد إن شاء الله تعالى. اللهم ارزقنا ذلك مع الأحياء، لا إله إلا الله.
